الأمم المتحدة

UNW/2026/2

Distr.: General
21 May 2026

Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام 2026

23–25 حزيران/يونيو 2026

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025

موجز

يُمثّل هذا التقرير السنوي الرابع والأخير الذي تقدّمه المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المجلس التنفيذي للهيئة بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025. ويعرض التقرير كلاً من النتائج التراكمية والنتائج المحددة التي تحقّقت في عام 2025.

ويرافق التقريرَ عددٌ من المرفقات، بما في ذلك المرفقات التي تتناول النتائج المالية؛ ووظائف الرقابة؛ وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ وموجز نتائج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني).

وتُعرَض عناصر مشروع مُقرَّر في القسم "سابعاً".

أولا. مقدمة

1. في عالمٍ تتصاعد فيه الأزمات وتتعرّض فيه تعدُّديةُ الأطراف للتهديد، اتّسم عملُ هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2022–2025 بحقيقتين متناقضتين. أولاً، أن العالم لم يكن يوماً أقرب إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة. وثانياً، أن المكتسبات التي تحققت بشقّ الأنفس لم تكن يوماً أكثر عرضةً للخطر مما هي عليه الآن. فقد اشتدّ الجدل السياسي، ما عمّق أوجه عدم المساواة وردود الفعل السلبية تجاه المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتساع الانقسامات، شهد عام 2025 تضامناً ودعماً قويَّين في لحظةٍ تزامنت مع إحياء مناسبات كبرى لالتزامات عالمية تاريخية، شملت الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى الخامسة

ملاحظة: أُعِدَّت هذه الوثيقة بأكملها من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

220526 210526 26-07261(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشكّل هذان الإطاران حجرَ الأساس للولاية الثلاثية الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

2. لم يحقق أيُّ بلدٍ المساواةَ بين الجنسين. ووفق الاتجاهات الراهنة، لن يتمكن العالم من بلوغ أيّ مؤشرٍ من مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي لعام 2030. ولا تزال أوجه عدم المساواة الهيكلية والمتداخلة الراسخة تعيق التقدم، إذ تتجذر هذه الأوجه في القوانين حيث لا تتمتع النساء عالمياً سوى بنسبة 64 في المائة من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال. كما تتجذر في الاقتصادات، حيث يبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة عالمياً 47 في المائة مقابل 72 في المائة للرجال، فيما تواصل النساء أداء أكثر من ضعفَي ونصف ضعف حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة مقارنةً بالرجال (هدف التنمية المستدامة 5-4-1). وفي مجال العمالة غير النظامية (هدف التنمية المستدامة 8-3-1)، لم تنخفض حصة النساء إلا انخفاضاً طفيفاً من 56.8 إلى 55.2 في المائة خلال الفترة من 2019 إلى 2025؛ كما ظل انتقالهن إلى العمالة النظامية أبطأ بثلاث مرات من الرجال. كذلك لا يزال التقدم في ضمان توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للنساء (هدف التنمية المستدامة 1-3-1) متأخراً.

3. استمر النقص المزمن في تمثيل النساء داخل هيئات صنع القرار. ففي عام 2025، استقر تمثيل المرأة في البرلمانات عند نسبة 27.2 في المائة [هدف التنمية المستدامة 5-5-1 (أ)]. ووفقاً لمعدلات التغيير الحالية، فمن غير المرجح تحقيق التكافؤ قبل عام 2063. وفي عام 2025، لم تكن هناك سوى 28 بلداً ترأسها نساء، وانخفضت حصة النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية انخفاضاً طفيفاً إلى 22.9 في المائة. أما في الحكومات المحلية، فقد ارتفع تمثيل المرأة ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 35.6 في المائة [هدف التنمية المستدامة 5-5-1 (ب)]، ما يجعل هذا المؤشر أحد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة القليلة "القريبة من" تحقيق الغاية المنشودة.

4. لا يزال العنف ضد المرأة مستمراً بمستويات مروعة، وظلت معدلات انتشار هذا العنف تتراجع ببطء. ففي الفترة من عام 2000 إلى 2023، بلغ متوسط الانخفاض السنوي العالمي في حالات العنف الجسدي أو الجنسي (أو كليهما) على يد الشريك الحميم (هدف التنمية المستدامة 5-2) نسبة 0.2 في المائة فقط سنوياً. أما التدابير المنقذة للحياة الرامية إلى منع العنف والتصدي له، فقد شهدت تراجعاً. ويحدث هذا في وقت تساهم فيه التقنيات الرقمية في تضخيم أشكال جديدة من العنف بسرعة، بينما تفتقر 1.8 مليار امرأة وفتاة لأي حماية قانونية ضد هذا العنف.

5. وفي ظل استشراء النزاعات المسلحة والأزمات، التي تذكيها أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات السلام والاستجابات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار. وقد بلغ عدد النزاعات النشطة في عام 2024 نحو 61 نزاعاً، وهو أعلى رقم منذ عام 1946؛ حيث تعيش 676 مليون امرأة وفتاة على بُعد 50 كيلومتراً من مناطق تلك النزاعات. ومع ذلك، وفي العام نفسه، لم تمثل النساء سوى 14 في المائة من الوسطاء، و7 في المائة من المفاوضين، و20 في المائة من المُوقِّعين في عمليات السلام الرئيسية، ومثلن 8 في المائة فقط من الوحدات العسكرية في عمليات السلام. وتشير التقديرات إلى أن 308 ملايين شخص في 73 بلداً كانوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية في عام 2025. ورغم ذلك، شهد تمويل العمل الإنساني انخفاضاً حاداً، ما عرض المئات من منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في السياقات الإنسانية وحالات الأزمات لخطر الانكماش الكبير أو الإغلاق. كما أن الخسائر العالمية الناجمة عن الكوارث، والتي تُقدر بنحو 202 مليار دولار سنوياً، تؤدي على نحو متزايد إلى تقويض المكاسب الإنمائية المحققة لصالح النساء والفتيات.

6. في ظل بيئة عامة اتسمت بنقص التمويل والتقشف، أدى بطء التقدم وإجراءات التقشف، رغم جسامتها، إلى تعزيز العزم العالمي. وقد كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها في جميع أنحاء العالم الجهود المشتركة الرامية إلى صون حقوق المرأة، وتخفيف وطأة النزاعات والأزمات، وتسريع وتيرة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال استثمارات بلغت قرابة 2.35 مليار دولار في 135 بلداً خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (منها 638.4 مليون دولار في 115 بلداً وإقليماً في عام 2025)، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حماية المكاسب المعيارية؛ وترجمة الالتزامات العالمية إلى برامج تُحدث تغييرات إيجابية في حياة النساء والفتيات، بما في ذلك الفئات الأكثر تضرراً؛ وحشد الإمكانات الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من النتائج لصالح المساواة بين الجنسين.

7. يستعرض هذا التقرير أربع سنوات من الإنجازات المهمة في سبيل الوفاء بالالتزام العالمي الراسخ بحقوق المرأة. غير أن تحقيق المساواة لجميع النساء والفتيات لا يزال مهمةً غير مكتملة، تتطلب استثمارات عاجلة ومستدامة. وترمي الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026–2029 إلى تحقيق هذا الهدف الحتمي، من خلال زيادة تركيز الهيئة وتعزيز اتساقها ووضوح غايتها، وتمكينها من مواصلة العمل بفعالية مع طائفة متنوعة من الشركاء لتنفيذ ولايتها. وتطرح هذه الخطة، الراسخة في سياق عالمي سريع التطور والمتسقة مع جدول عمل الإصلاح لمبادرة الأمم المتحدة 80، رؤية جريئة لتسريع الزخم الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وجعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها واقعاً ملموساً على الصعيد العالمي.

ثانيا. أبرز النتائج للخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025

8. في ظل هذا السياق المليء بالتحديات، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسعى العالمي للمضي قدماً في صون حقوق المرأة؛ حيث عملت على تهيئة بيئات أكثر تمكيناً لضمان توفير حماية قانونية أفضل للنساء والفتيات، ودعم منظمات المجتمع المدني النسائية وتمويلها، وتحقيق نتائج ملموسة من خلال البرامج الموجهة لملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ويرد فيما يلي عرض لمجموعة مختارة من أبرز النتائج المحققة عبر النواتج الشاملة لمختلف المواضيع ضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025.

في **110** بلدان، تقطنها **3.1 مليارات امرأة وفتاة**، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل مع الشركاء الوطنيين **لتعزيز البيئة القانونية والسياساتية** التي تحمي حقوقهن	**394 قانوناً جرى اعتماده أو تنقيحه أو إلغاؤه** لتعزيز وحماية **حقوق النساء والفتيات** بما يتماشى مع النظم والمعايير الدولية، بما في ذلك 99 قانوناً بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة و21 قانوناً بشأن المشاركة السياسية للمرأة.
أكثر من 18,300 منظمة في **100** بلد عززت قدراتها على **تقديم سلع وخدمات وموارد عالية الجودة** للنساء عبر سلسلة متصلة من العمل الإنساني والإنمائي والسلام	**78** بلداً اعتمدت **732 سياسةً واستراتيجيةً وخطةً وطنية ومحلية متعددة القطاعات ومراعية للمنظور الجنساني**، تناولت قضايا مثل المساواة في الأجر، واقتصاد الرعاية، والعنف ضد المرأة، والبيئة وتغير المناخ، والمرأة والسلام والأمن، ما قد يعود بالنفع على **2.9 مليار امرأة وفتاة**
أكثر من 285.2 مليون دولار جرى صرفها لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات والشبكات النسائية المحلية التي تقودها النساء، باعتبارها الركيزة الأساسية للمجتمعات المنفتحة والديمقراطية، والاستجابات الإنسانية الشاملة وعمليات بناء السلام. في 128 بلداً، عززت **أكثر من 10,300 من هذه المنظمات**	أكثر من **14 مليون امرأة وفتاة** حصلن على الخدمات و/أو السلع و/أو الموارد و/أو المعلومات، بمن فيهن 7.4 ملايين امرأة وفتاة في السياقات الإنسانية والأزمات، وذلك من خلال الشراكة الوثيقة مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات بقيادة نسائية

قدراتها القيادية، كما أُنشئ **أكثر من 11,400 عملية وآلية** لتمكين مشاركتها الهادفة والآمنة في صنع القرار.	
34 بلداً اعتمدت استراتيجيات لمنع العنف ضد المرأة للمرة الأولى، ما عزز الحماية **لما يقرب من 1.3 مليار امرأة وفتاة.** وتسهم هذه الجهود في **دفع التقدم المحرز بشأن مؤشري هدف التنمية المستدامة 5-2-1 و5-2-2** الراميين إلى الحد من نسبة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي	تحقق نمو ملحوظ في عدد خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إذ يُتوقع أن تستفيد **556.2 مليون امرأة وفتاة** من **36 خطةً جديدة اعتُمدت مصحوبةً بمؤشرات للرصد**، ما يرفع العدد الإجمالي إلى 117 بلداً وإقليماً تنفذ خططاً تهدف إلى منع الآثار المدمّرة للنزاعات على المجتمعات المحلية والحد منها
نسبة 105 في المائة زيادة جرى تسجيلها منذ عام 2021، في عدد فرق الأمم المتحدة القُطرية التي قدّمت تقارير بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الخاصة بفرق الأمم المتحدة القُطرية، **ما عزز مساءلة منظومة الأمم المتحدة تجاه النساء والفتيات**	**نسبة 98 في المائة** زيادة في عدد **شركات القطاع الخاص** التي التزمت **بتعزيز ممارسات الأعمال الداعمة لتمكين المرأة من خلال اعتماد مبادئ تمكين المرأة**

ثالثا. الأداء في مجالات الأثر

9. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال الخطة الاستراتيجية 2022–2025، 135 بلداً وإقليماً لإحراز تقدم في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحققت الهيئة أداءً جيداً (ببلوغ 90 في المائة على الأقل من الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية) فيما يتعلق بنسبة 88 في المائة من المؤشرات التي توافرت بشأنها بيانات على مستوى نواتج النتائج الإنمائية (الشكل 1). كما نجحت الهيئة في إنجاز الهدف المحدد في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022–2025 بنسبة إجمالية بلغت 61 في المائة من المؤشرات.

الشكل (1): التقدم المُحرز مقارنةً بأهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

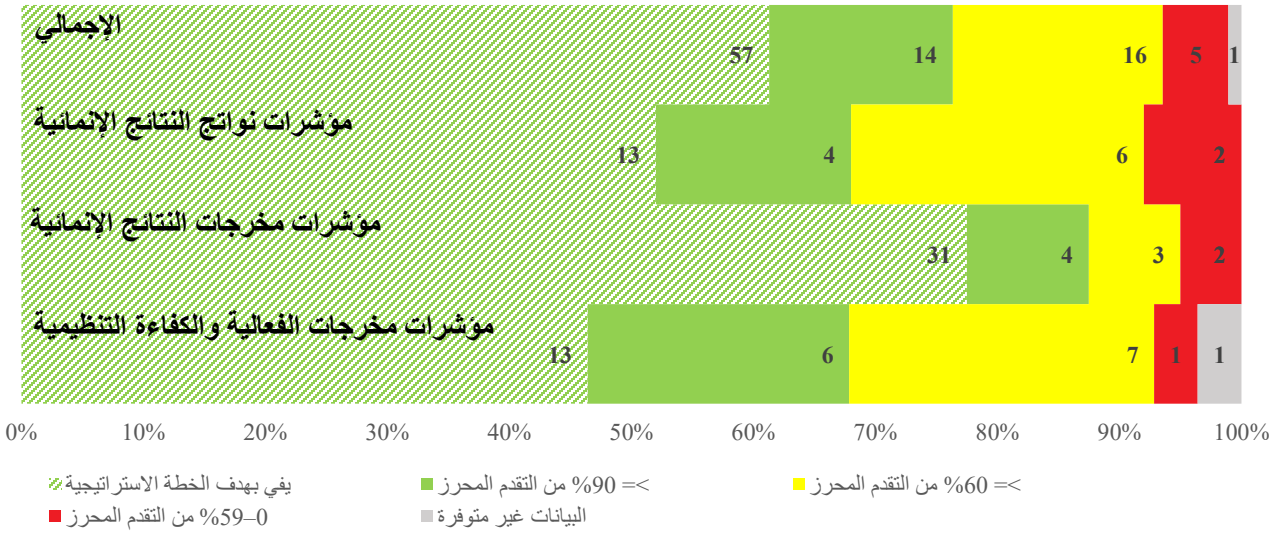

ملاحظة مهمة: تستثني الأرقام الواردة في هذا التقرير 28 مؤشراً لا تُرصد إلا على مستوى المكوّنات أو على المستويات المصنّفة، أو لا يُحدَّد لها هدف لعام 2025.

10. تُعرض جميع النتائج بصورة تراكمية على امتداد فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2022–2025، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ كما أن جميع الأمثلة القُطرية والأمثلة التوضيحية الأخرى مستمدة من النتائج المُحرزة في عام 2025.

أ. الأثر 1: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة

مجموع النفقات
2022–2025: 315 مليون دولار
2025: 82 مليون دولار

11. تعتمد الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني والمشاركة المتساوية على تحويل نظم الحوكمة بحيث تصبح خاضعة للمساءلة، وممولة، وشاملةً بالكامل للنساء والفتيات على جميع المستويات. وتعد النُظُم القوية لتتبع الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين ضرورية لتحويل الالتزامات السياساتية إلى إجراءات ملموسة. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ارتفع عدد البلدان التي أبلغت عن نظم الإدارة المالية العامة المراعية للمنظور الجنساني من 105 إلى 123 بلداً (هدف التنمية المستدامة 5-ج-1).

12. لا تزال البيئة القانونية المواتية عنصراً محورياً لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في القيادة والحوكمة. وفي الفترة من 2022 إلى 2025، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 46 بلداً في التصدي للقوانين التمييزية. وقد نُفذ ما مجموعه 69 إصلاحاً في عام 2025 وحده، بما في ذلك من خلال "منصة العدالة بين الجنسين"، وهي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

13. أسفر الدعم المباشر عن تشريع حصص نسائية أو تعديل أهداف الحصص في تسعة بلدان، ما أدى إلى زيادة متوسط تمثيل المرأة في البرلمان بمقدار 10 نقاط مئوية في أربعة بلدان. وفي أكثر من 40 بلداً، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً وضع وتنفيذ أكثر من 192 مبادرة (73 منها في عام 2025) للتصدي للعنف ضد المرأة في العمل السياسي، ما أسفر عن إصلاحات قانونية وسياساتية وتوفير بيئات أكثر أماناً للمشاركة السياسية للمرأة.

14. لا تزال القوانين والسياسات والممارسات التمييزية تقوض الفعالية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والاستجابة له بالنسبة للنساء والفتيات. ففي عام 2024، أصيبت 4,000 فتاة مراهقة وشابة بفيروس نقص المناعة البشرية كل أسبوع (هدف التنمية المستدامة 3-3-1)، من بينهن 3,300 فتاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الجهات الراعية والشركاء في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على تعزيز البرامج المراعية للمنظور الجنساني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في 52 بلداً. وشملت الإصلاحات الناتجة عن ذلك حظر التعقيم القسري للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في **إندونيسيا** وإلغاء تجريم نقل فيروس نقص المناعة البشرية في **زمبابوي**.

15. تطلعاً للمستقبل، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع قيادة المرأة في صدارة أولوياتها، مع ضمان انخراطها الشامل والمنصف والمؤثر في مراكز صنع القرار؛ كونه أحد المحركات الجوهرية لبلوغ المساواة بين الجنسين. كما ستواصل الهيئة ترسيخ جهودها في مجالات حقوق الإنسان، وعدم التمييز، وسيادة القانون؛ كما ستعمل على تعزيز تمويل المساواة بين الجنسين باعتباره ركيزةً أساسيةً لإعمال حقوق المرأة.

ب. الأثر 2: التمكين الاقتصادي للمرأة

مجموع النفقات
2022–2025: 295 مليون دولار
2025: 81 مليون دولار

16. في بداية الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، أدت تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفجوات في نظم الحماية الاجتماعية والرعاية، في حين أدت الأزمات المتلاحقة والمتفاقمة التي تلت ذلك إلى تعميق أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تواجهها النساء والفتيات.

17. قدّمت استراتيجية الهيئة للتمكين الاقتصادي إطاراً لإحداث تحول قطاعي واسع النطاق يرتكز على منظومة الحقوق؛ إذ يمتد أثره من تطوير نظم الرعاية وتكريس العمل اللائق، وصولاً إلى تحفيز العمل المناخي من منظور النوع الاجتماعي، مدعوماً بإصلاحات في الاقتصاد الكلي وتعزيز تمويل المساواة بين الجنسين. وفي 50 بلداً، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحراز تقدم في أكثر من 230 قانوناً وسياسةً واستراتيجيةً متعددة القطاعات (منها 66 في عام 2025)، ما عزز الحقوق الاقتصادية للمرأة، ووسّع نطاق حصولها على العمل اللائق، وفرص توليد الدخل، والزراعة القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، ونظم الرعاية.

18. حصلت أكثر من 1.6 مليون امرأة (من بينهن 600,238 امرأة في عام 2025) على الخدمات أو السلع أو الموارد أو المعلومات، سواء مجتمعةً أو منفردة، والتي شكلت أهمية لاستقلالهن الاقتصادي من خلال دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرامجها. ونتيجةً لذلك، تمتعت النساء بحماية أقوى في مجال العمل، وبفرص أكبر للوصول إلى الأسواق النظامية، وفرص ريادة الأعمال، والمشتريات المراعية للمنظور الجنساني. وعلى الصعيد العالمي، وفي ظل الدفع نحو تحولات عادلة باتجاه الاقتصادين الأخضر والأزرق، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات متعددة أصحاب المصلحة، وعززت الأطر المناخية والبيئية المراعية للمنظور الجنساني التي دعمت قيادة النساء، وسبل عيشهن، وحقوقهن، وقدرتهن على الصمود.

19. خلال الفترة من 2022 إلى 2025، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توسيع نطاق أطر العمل المعيارية في أكثر من 50 بلداً دعمت نظم الرعاية المراعية للمنظور الجنساني بوصفها عنصراً حاسماً في الحقوق الاقتصادية للمرأة. وأفضى الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء إلى اعتماد أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اقتصاد الرعاية في عام 2025، ما وضع الرعاية في صميم عمل السياسات الاقتصادية العالمية. وبدعم من الهيئة، اعتُمد "التزام تلاتيلولكو" من جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واضعاً عقداً من العمل (2025–2035) لتسريع تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء مجتمع للرعاية في جميع أنحاء المنطقة. وبناءً على هذه القوة الدفعة، أدت الشراكات الموسعة إلى انضمام 43 بلداً لمصادقة الميثاق المشترك للأقاليم بشأن الرعاية، بمشاركة كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

20. شهدت ظروف الهجرة الآمنة والنظامية تدهوراً خلال فترة الخطة الاستراتيجية. واستجابةً لذلك، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حقوق المهاجرات وحمايتهن وفرصهن الاقتصادية من خلال دعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على النحو الذي يكفل مراعاة المنظور الجنساني. كما عملت على تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في حوكمة الهجرة من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

21. تؤكد النتائج المحققة خلال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية صحة النهج والاستراتيجية اللذين تتبعهما الهيئة. ومع انطلاق المرحلة الأخيرة من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستضاعف هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها، بما في ذلك من خلال التمويل العام والمستدام للمساواة بين الجنسين، من أجل بناء اقتصادات قادرة على الصمود تتمكن فيها جميع النساء من التمتع الكامل بحقوقهن.

ج. الأثر 3: إنهاء العنف ضد المرأة

مجموع النفقات
2022–2025: 367 مليون دولار
2025: 94 مليون دولار

22. يسلّط البطء غير المقبول في وتيرة التغيير فيما يتعلق بانتشار العنف ضد المرأة الضوء على العوائق المنهجية التي تعرقل التقدم، ويؤكد الحاجة الملحّة إلى توسيع نطاق الإجراءات المنسقة المستنيرة بالأدلة. ومن خلال العمل مع الحكومات، وتنسيق إجراءات منظومة الأمم المتحدة، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية مع الحركات النسوية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نُهجاً تشمل المجتمع بأسره لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وأعطت التدخلات الأولوية للربط بين القوانين والسياسات، واستراتيجيات المنع، والخدمات المتمحورة حول الناجيات، والبيانات، وتشكيل الحركات.

23. خلال فترة الخطة الاستراتيجية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة، بما في ذلك 180 قانوناً (منها 32 قانوناً في عام 2025) و213 استراتيجيةً وسياسةً وخطة عمل متوافقة مع المعايير الدولية (منها 98 في عام 2025)، ما أوجد بيئةً أكثر تمكيناً ودعماً لما يقرب من 1.7 مليار امرأة وفتاة لإعمال حقوقهن. كما قُدِّمت المساعدة إلى 93 بلداً لوضع خطط أو استراتيجيات عمل لمنع العنف أو تنفيذها، في حين ازداد الدعم المقدم للخدمات المتعددة القطاعات والمتمحورة حول الناجيات في 59 بلداً، شمل قطاعات الحماية والعدالة والخدمات الاجتماعية. وجرى تحديث البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد المرأة في 154 بلداً. كذلك عززت الهيئة إتاحة البيانات وقياس العنف ضد المرأة من خلال تجارب رائدة مبتكرة لقياس معدلات قتل الإناث والعنف الرقمي، فضلاً عن تقديم الدعم الفني لمبادرات إنتاج البيانات الوطنية في 33 بلداً. ولا يزال وضع المعايير لمنع العنف ضد النساء والفتيات الميسَّر تكنولوجياً والتصدي له يمثل أولويةً قصوى.

24. أُقيمت شراكات موسعة مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في أكثر من 75 مدينةً في 40 بلداً، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية للمدن الآمنة والمساحات العامة الآمنة. كما اضطلع العمل المنسق المشترك بين

الوكالات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدورٍ محوري في مكافحة زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

25. اتسعت الشبكة الرفيعة المستوى للعمل الشرطي المراعي للمنظور الجنساني لتشمل 22 دولةً من الدول الأعضاء، مع تركيز قوي على التصدي للإساءة عبر الإنترنت وتعزيز تكامل أكبر لخدمات العدالة من أجل دعم الناجيات من العنف. كما ساهم برنامج "الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" في ترسيخ الدور القيادي لدى 757 منظمةً معنية بحقوق المرأة، وتعزيز قدراتها في مجالات كسب التأييد والمناصرة، مع تقديم التمويل إلى 60 منظمةً منها. ومن خلال جهود المناصرة المنسقة، ساهمت 179 منظمةً معنية بحقوق المرأة في تشكيل نتائج 20 عمليةً معيارية وسياساتية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، تتعلق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ما عزز المساءلة وتقديم الخدمات. ومع توافر أدلة جديدة بشأن الثغرات القانونية، ونقص التمويل، وتصاعد ردود الفعل السلبية الرقمية، بما في ذلك العنف المدعوم بالذكاء الاصطناعي، ستتعاون هيئة الأمم للمرأة مع الشركاء على تعزيز المساءلة، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة، وتشجيع التغيير المؤسسي، والتصدي لكراهية النساء عبر الإنترنت، مع حماية النظم المتمحورة حول الناجيات من التهديدات الجديدة والمتطورة. وستظل مساندة المنظمات المعنية بحقوق المرأة، بما في ذلك الدعم المقدم عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، لضمان استمرارية جهودها في كسب التأييد واستدامة عملياتها التشغيلية، ركيزةً جوهريةً لمنظومة العمل في الخطة الاستراتيجية الجديدة.

د. الأثر 4: المرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث

مجموع النفقات
2022–2025: 496 مليون دولار
2025: 144 مليون دولار

26. يتحقق التقدم لصالح النساء والفتيات بأبطأ وتيرة في البلدان والسياقات المتأثرة بالنزاعات والأزمات، حيث يواجهن عواقب وخيمة مع انهيار الخدمات الأساسية وتفاقم مخاطر الحماية. وفي خضم تصاعد النزاعات والأزمات وتداعيات أزمة المناخ، وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحوٍ كبير من نطاق إجراءاتها في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني.

27. عملت الهيئة في 83 بلداً من أجل النهوض بالجهود المبذولة في مجالات المرأة والسلام والأمن، وتسليط الضوء على آراء النساء وتعزيز قدرتهن على التصرف. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، أسفرت الشراكات مع الدول الأعضاء على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لوضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها عن اعتماد 59 خطةً جديدة (من بينها 36 خطةً تتضمن مؤشرات للرصد)، ما رفع إجمالي التغطية إلى 117 بلداً وإقليماً. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة جميع آليات التنسيق العالمية وتعزيز المساءلة على نطاق المنظومة في مجال المرأة والسلام والأمن.

28. قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتحليل المسائل الجنسانية وصنع القرار داخل مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، ولجنة مكافحة الإرهاب، والمنظمات الإقليمية. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، قدمت الهيئة إحاطات قائمة على الأدلة إلى مجلس الأمن بشأن ما يقرب من ثلاثة أرباع السياقات المدرجة على جدول أعماله. وأسفر ذلك، بالاقتران مع اجتماعات فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس، الذي تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنسيق أعماله بصفتها أمانته، عن إدراج صياغات خاصة بالنوع الاجتماعي في 57 في المائة من قرارات المجلس. كما دعمت الهيئة تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات النزاع، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال نشر 84 خبيراً في الشؤون الجنسانية للمشاركة في التحقيقات في 21 سياقاً من سياقات النزاع. وأسهمت الشراكات مع إدارة عمليات السلام وصندوق مبادرة إلسي في مضاعفة عدد النساء النظاميات في عمليات حفظ السلام، مما عزز الفعالية التشغيلية لبعثات الأمم المتحدة.

29. أسهمت البيانات الجديدة وتحليلات الاتجاهات التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توجيه جهود المناصرة الخاصة بالتعهد المشترك للأمين العام بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام، ما عزز التزام الدول الأعضاء بإشراك النساء. كما ضمنت الهيئة، بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إدماج مشاركة المرأة، ومشاورات المجتمع المدني، والخبرة في مجال العمل الجنساني ضمن جميع عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة خلال الفترة من 2022 إلى 2025. وفي **ليبيا**، أسفرت الجهود المبذولة عن تمثيل النساء بنسبة 35 في المائة من المندوبين في الحوار الليبي المنظم لعام 2025. وفي **السودان**، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مهارات النساء في القيادة والوساطة والتفاوض، ودعمت وضع جدول أعمال موحد للسلام والأمن استعداداً للمشاركة في العمليات السياسية المقبلة.

30. بلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات غير مسبوقة في عام 2025، بالتوازي مع الانخفاض الكبير في التمويل المخصص للعمل الإنساني. وضاعفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها للحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار إعادة هيكلة العمل الإنساني، بصفتها عضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من خلال الدعوة إلى مواصلة إعطاء الأولوية للنساء والفتيات المتأثرات بالأزمات. وفي عام 2025، تضمنت 73 في المائة من خطط الاحتياجات والاستجابة الإنسانية تدابير للمساواة بين الجنسين تتعلق بسبل عيش النساء، والصحة الجنسية والإنجابية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مقارنةً بنسبة 54 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تعوق إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في مرحلة التنفيذ.

31. كما واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل بشكلٍ منتظم لضمان إشراك المجموعات النسائية القيادية العاملة في الخطوط الأمامية، بما في ذلك من خلال التمويل المباشر. ومن خلال قيادة أكثر من 90 في المائة من الفِرق العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية في مجال العمل الإنساني على المستوى القُطري في عام 2025، فضلاً عن الفريق المرجعي المعني بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة الهادفة للنساء المتأثرات بالأزمات في صنع القرار الإنساني، وزادت من فرص حصول المنظمات المحلية التي تقودها نساء على التمويل الإنساني. وفي عام 2024، ضمّت المجالس الاستشارية لما يقرب من 90 في المائة من صناديق التمويل الجماعي القُطرية عضواً واحداً على الأقل من منظمة تقودها نساء. وفي عام 2025، تلقت المنظمات المحلية التي تقودها نساء في **أفغانستان** زيادةً في التمويل بمقدار عشرين ضعفاً عبر صندوق الأنشطة الإنسانية من أجل أفغانستان، وذلك نتيجةً لجهود التنسيق والمناصرة المستدامة التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية في مجال العمل الإنساني، ما يبرهن على الكيفية التي يمكن أن تتحول بها القيادة المنسقة في مجال المساواة بين الجنسين إلى أثر على نطاق المنظومة بأسرها.

32. ومع استمرار تفاقم الكوارث، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد قوانين وسياسات ونظم للحد من مخاطر الكوارث تراعي المنظور الجنساني في 44 بلداً، بما يعود بالفائدة على ما يصل إلى 2.44 مليار امرأة وفتاة. كما أسهم تعزيز التعاون مع أكثر من 1,600 منظمة نسائية و49 كياناً من كيانات الأمم المتحدة في تطوير نظم شاملة للتأهب، والإنذار المبكر، والتعافي.

33. ومع انتشار النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية وتزايد حدتها، تواصل الخطة الاستراتيجية الجديدة إعطاء الأولوية لمجالات المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

النساء المتضررات من النزاعات والأزمات

بصفتها الجهة الرائدة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن، واستناداً إلى استراتيجيتها في مجال العمل الإنساني للفترة 2022–2025 والتزاماتها المؤسسية الأساسية بشأن العمل الإنساني التي أُطلقت في عام 2025، تستند أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الشراكات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحقوق المرأة. ومن خلال هذا النهج الشامل، تعزز الهيئة الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني عبر الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وخلال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حصل أكثر من 2.5 مليون امرأة وفتاة متأثرات بالأزمات (من أصل ما يقرب من 3 ملايين امرأة وفتاة جرى الوصول إليهن) على خدمات الحماية، والتحويلات النقدية، وسُبُل كسب العيش في سياقات الاستجابة الإنسانية والاستجابة للاجئين، بما في ذلك في **أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي ولبنان والنيجر ودولة فلسطين والسودان**.

في منطقة **البحيرات الكبرى**، أسفرت جهود المناصرة طويلة الأمد، والدعم الفني، والشراكات مع المنظمات الإقليمية والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة عن زيادة معدل تمثيل النساء ليبلغ 40 في المائة من أعضاء فريق الوساطة الذي يقوده الاتحاد الأفريقي للعمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2025. وشاركت نساء من **جمهورية الكونغو الديمقراطية** لاحقاً في مشاورات إقليمية بشأن الحماية والتعافي وإمكانية الوصول إلى العدالة.

وفي **أفغانستان**، تحتفظ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأكبر حافظة لها، وتعمل في واحد من أكثر السياقات تقييداً وتطرفاً في العالم فيما يتعلق بحقوق المرأة. وفي عام 2025، ساعدت الهيئة في صون إمكانية حصول أكثر من 350,000 امرأة وفتاة على الخدمات المنقذة للحياة. كما أسهمت استثمارات بلغت 3.47 ملايين دولار بصورة مباشرة في تعزيز 191 منظمةً شعبية تقودها نساء، ما وسّع نطاق الوصول، وعزز القدرة على الصمود، وطوّر القدرات المؤسسية. وقد سدّ هذا التمويل المرن فجوةً حرجة بالنسبة إلى الحركة النسائية التي تعمل في بيئة شديدة التقييد. كما عملت الهيئة على إدماج أولويات النساء الأفغانيات في العمليات السياسية والدبلوماسية على الصعيد الدولي، بما في ذلك عملية الدوحة، بما يضمن أن تسهم آراء النساء في الحوارات السياساتية وعمليات صنع القرار.

في **دولة فلسطين**، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع أكثر من 25 منظمةً محلية، خدمات مباشرة لأكثر من 323,000 شخص (من بينهم 252,000 امرأة وفتاة)، شملت الحماية، والتحويلات النقدية، ودعم سبل كسب العيش، والمواد الأساسية.

في **الجمهورية العربية السورية**، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة على تعزيز مشاركة المرأة في المرحلة الانتقالية في البلاد. وقدمت الدعم للقيادات النسائية داخل المؤسسات الوطنية، وعززت حقوق المرأة في الأطر الدستورية والسياساتية، استناداً إلى جهودها طويلة الأمد في مجال السلام، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري النسائي. كما ساعدت الهيئة، بالشراكة مع المجتمع المدني السوري، في إنشاء منصة تضم 110 منظمات تقودها نساء، تقدم خدمات إنسانية على نطاق البلد بأسره.

رابعا. الأداء في إطار النتائج النُظُمية السبع

أ. النتيجة 1: الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

الشكل (2): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

34. تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور حيوي في حشد الجهود الدولية الرامية إلى صون البنية المعيارية العالمية للمساواة بين الجنسين وتعزيزها، مع العمل على ترجمة الالتزامات العالمية إلى أطر عمل قانونية وسياساتية في البلاد. وبلغ متوسط معدل تحقيق المخرجات في هذا المجال من مجالات العمل خلال الفترة من 2022 إلى 2025 نسبة 126 في المائة (مقارنةً بنسبة 131 في المائة في عام 2025).

35. وبصفتها أمانة لجنة وضع المرأة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خلال الفترة من 2022 إلى 2025، الدعم الفني لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات السنوية المتفق عليها والإعلان السياسي للذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. تضمنت الوثائق الختامية أوجه تقدم مهمة، من بينها تعزيز الإقرار بالترابط بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ، والتأكيد على مركزية النساء والفتيات في المناقشات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، ودور النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلاً عن الأشكال المستجدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالتكنولوجيا.

36. في سياق دولي متعدد الأطراف يزداد تعقيداً، عكست الاتفاقات المعيارية العالمية في عام 2025 استمرار مركزية المساواة بين الجنسين، إلى جانب الالتزام الواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء. وخلال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، حفزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون المتعدد الأطراف وعززت العمل النسوي من خلال دعم اعتماد إعلان سياسي طموح بتوافق الآراء. وسجلت الدول الأعضاء 205 التزامات في إطار خطة عمل الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بما يمثل تأكيداً راسخاً للمساواة بين الجنسين والتزاماً بالعمل في وقت يتسم بهشاشة عميقة. ولا تزال هناك حاجة إلى مشاركة متواصلة ومنسقة من أجل حماية الالتزامات العالمية، وتعزيز جدول أعمال استشرافي يتسم بالاستجابة والشمولية والجاهزية لتحقيق نتائج لصالح جميع النساء والفتيات.

37. أدرجت الاعتبارات الجنسانية في ما مجموعه 45 في المائة من قرارات الجمعية العامة و82 في المائة من قرارات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالات ناشئة مثل المرأة في العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية واقتصاد الرعاية. أما في مجلس الأمن، فقد تضمنت 52.3 في المائة من القرارات صياغات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

38. قدمت شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدعم إلى 131 بلداً للإبلاغ عن بيانات المؤشر 5-1-1 من أهداف التنمية المستدامة، مقارنةً بـ 120 بلداً في عام 2023، ما يعكس تزايد المشاركة في الرصد العالمي للأطر القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

39. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد أو تعديل 394 قانوناً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (منها 69 قانوناً في عام 2025)، وهو إنجاز مهم في ظل تغير الأولويات العالمية وتراجع التمويل. ففي **ألبانيا**، وفرت التشريعات المعتمدة حديثاً حمايةً أقوى من العنف، فضلاً عن إتاحة فرص أوسع للمشاركة السياسية للمرأة. وفي **تونس**، جرى تعزيز الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية للعاملات الزراعيات من خلال اعتماد خطة عمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية بحلول عام 2030.

40. عزز اعتماد 13 إطاراً قانونياً وسياساتياً جديداً التوازن بين الجنسين في الانتخابات وهيئات صنع القرار (منها 3 أطر في عام 2025)، بما في ذلك في **إكوادور** حيث ينص قانون الانتخابات المعدل على التكافؤ بين الجنسين، والتناسبية الانتخابية، واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة في المجال السياسي. كما دعمت الهيئة الشركاء الوطنيين في 20 بلداً لتعزيز القوانين والسياسات الانتخابية الرامية لتحقيق التكافؤ، وقدمت التدريب لأكثر من 19,000 امرأة من خلفيات متنوعة، من بينهن قيادات ومرشحات ومسؤولات في المناصب العامة، وشمل ذلك الشابات، ونساء الشعوب الأصلية، والنازحات، والنساء ذوات الإعاقة، وذلك بهدف صقل مهاراتهن القيادية.

41. أسهم الدعم التقني المستدام في تعزيز قدرات الشركاء، وإنتاج البيانات، وتوسيع نطاق التعاون الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة القدرات في 36 بلداً لإدماج الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية (منها 20 بلداً في عام 2025). وفي **ليسوتو**، أسهم إدماج تدابير التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية ضمن جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في معالجة العوامل الهيكلية المؤدية إلى انتشار الفيروس بين الفتيات المراهقات والشابات. وفي سياق يتسم بتقلص ملحوظ في الحيز المدني، استثمرت الهيئة بصورة كبيرة في الجمع بين المجتمع المدني والحكومات من خلال تنظيم 3,596 حواراً يضم العديد من أصحاب المصلحة (منها 837 حواراً في عام 2025).

42. واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بدور قيادي داخل فِرق الأمم المتحدة القُطرية من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التوصيات العامة، التي دعمت الهيئة المشاورات المتعلقة بها وصياغتها. كما عززت الهيئة المواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع الاتفاقية سالفة الذكر، حيث قدمت 99 في المائة من فِرق الأمم المتحدة القُطرية تقاريرها منذ عام 2022، ما عزز المساءلة بشأن حقوق المرأة.

43. في خضم القيود المالية، والمعارضة السياسية، وتصاعد الجهود الرامية إلى تقويض أوجه الحماية القانونية، سيظل عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال القوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني يشكل أساساً للتقدم ومحركاً له عبر جميع مجالات الأثر ضمن خطتها الاستراتيجية للفترة 2026–2029.

الحفاظ على الالتزامات المعيارية العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

خلال الفترة من 2022 إلى 2025، دعمت الإرشادات التقنية الموضوعية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإدماج النُظُمي للمنظورات الجنسانية في مختلف النتائج الحكومية الدولية. وقد أسهم هذا الدعم في ترسيخ المفاوضات على أساس الالتزامات القائمة منذ أمد طويل، وصون المكاسب المعيارية القائمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات رئيسية، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحوكمة البيئية. وخلال هذه الفترة، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزاماتها من خلال نتائج قوية واستشرافية بشأن المساواة بين الجنسين في كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن. وأكد ذلك قيمة مواصلة المشاركة الجماعية في بيئة جيوسياسية تزداد تعقيداً.

ب. النتيجة 2: التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

الشكل (3): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

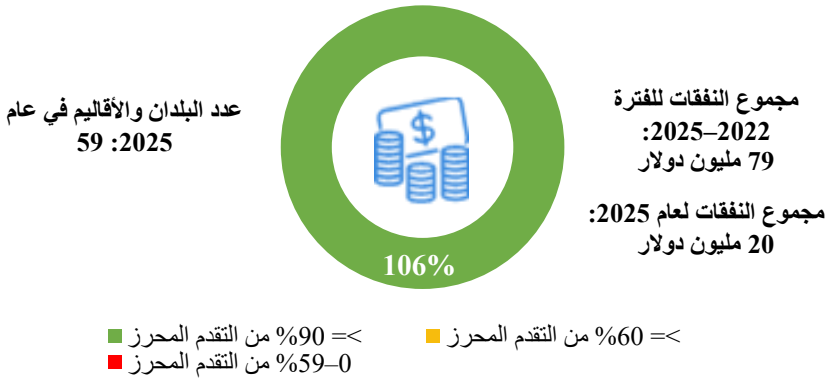

43. اتسعت فجوة تمويل التنمية خلال الفترة من 2022 إلى 2025، ما هدد التقدم المحرز عبر جميع أهداف التنمية المستدامة. وأسهمت المشورة التقنية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في دعم الوثيقة الختامية تحت عنوان *"التزام إشبيلية"* ، التي تضمنت التزامات بوضع ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني، واتباع سياسات ضريبية تصاعدية، وتعزيز اقتصاد الرعاية.

44. حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة معظم الأهداف المتعلقة بتمويل المساواة بين الجنسين، إذ بلغ متوسط معدل تحقيق المخرجات 106 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (96 في المائة في عام 2025). وفي عام 2025، أسهمت المبادرات الإقليمية بشأن السياسات المالية المراعية للمنظور الجنساني في تطوير قدرات 327 شريكاً في أوروبا ووسط آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي **إثيوبيا**، أتاح إدماج إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ضمن الدورة المالية للفترة 2025–2026 تمويل لقاحات فيروس الورم الحليمي البشري لثمانية ملايين فتاة، فضلاً عن تمويل خدمات الصحة الإنجابية، والتدريب الزراعي للنساء، وإصدار 86,000 شهادة ملكية أراضٍ للأسر التي تعولها نساء. وقد **أدرج** الإصلاح المعني بميزانية النفقات الاتحادية في **المكسيك** سبل إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ضمن

معايير الإدارة المالية العامة، بينما جعل قانون ميزانية الدولة لعام 2025 في **فييت نام** المساواة بين الجنسين مبدأً إلزامياً في إعداد الميزانيات.

45. خلال فترة الخطة الاستراتيجية، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم أطر التمويل الوطنية التي تعزز المساواة بين الجنسين. وفي عام 2025، أدرجت ثمانية بلدان أهدافاً جنسانية ضمن أطر التمويل الوطنية، وأجرت خمس حكومات تقييمات لتمويل المساواة بين الجنسين. كما استحدثت استراتيجية الشمول المالي في **كمبوديا** تدابير للحد من الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية. في **ألبانيا**، حددت ميزانية عام 2025 أهدافاً بشأن المساواة بين الجنسين شملت 9.1 في المائة من الإنفاق، بما دعم توفير فرص عمل لمجموع 8,000 أم، وإجراء 17,000 فحص للكشف عن السرطان، وإصدار 2,900 أمر حماية.

46. بلغ متوسط نسبة الميزانيات الوطنية المخصصة لمسائل المساواة بين الجنسين 8.4 في المائة في 11 بلداً خلال عام 2025، مدفوعاً بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لـ 499 شريكاً لتطبيق أدوات إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني عبر دورة الميزانية بأكملها. وفي **أوكرانيا**، أدرجت 75 جهة حكومية وطنية ودون وطنية تحليل المسائل الجنسانية ضمن جهود التعافي. كما أطلق **الأردن** منصةً لتتبع المخصصات المالية المتعلقة بمسائل المساواة بين الجنسين.

47. في سياق يتسم بتقلص الموارد، وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكاتها مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، مع زيادة انخراطها في تقديم التمويل المستدام. وقد جرى تتبع أكثر من 1,400 أداة تمويل جديدة ذات أهداف تتعلق بالمساواة بين الجنسين في قواعد بيانات أسواق رأس المال على الصعيد العالمي (منها 845 أداة في عام 2025)، ما يشير إلى زيادة الشفافية في الأسواق الدولية للسندات المستدامة. وفي 31 بلداً، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استحداث 154 أداة مبتكرة لإدماج الأهداف الجنسانية في النظم المالية (منها 83 أداة في عام 2025).ومن الأمثلة البارزة على ذلك أطر التمويل المستدام في **كولومبيا** و**مصر**، والأطر البيئية والاجتماعية وأطر الحوكمة في **الصين**، والإطار الوطني للاستثمار بمنظور جنساني في **جورجيا**، وصناديق الطاقة النظيفة في **أوروغواي** و**فانواتو**.

48. طوال فترة الخطة الاستراتيجية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام التابع للأمين العام لضمان تجاوز المخصصات الموجهة لمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الهدف السنوي للصندوق البالغ 30 في المائة. غير أنه، وبسبب الانخفاض العام في التمويل، تراجعت هذه المخصصات من 47 في المائة في عام 2022 إلى 38 في المائة في عام 2025. وقد أدت مساهمات الهيئة في تصميم *مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين 2.0* التابعة للصندوق إلى تحسين توجيه الموارد من خلال نهج راسخ محلياً يعطي الأولوية لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء والمنظمات الشاملة للشباب. ويجري حالياً تنفيذ مشروعات تجريبية تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في **جمهورية أفريقيا الوسطى**، **وكولومبيا**، و**جمهورية الكونغو الديمقراطية**، **وغواتيمالا**، **وهايتي**، و**النيجر**.

49. في ظل الضغوط غير المسبوقة التي يتعرض لها تمويل التنمية، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار خطتها الاستراتيجية الجديدة، العمل مع المؤسسات الوطنية لتعزيز تمويل المساواة بين الجنسين من خلال الآليات العامة والخاصة، باعتبار ذلك من أهم محركات التنمية المستدامة.

ج. النتيجة 3: المعايير الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك من خلال إشراك الرجال والفتيان

الشكل (4): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

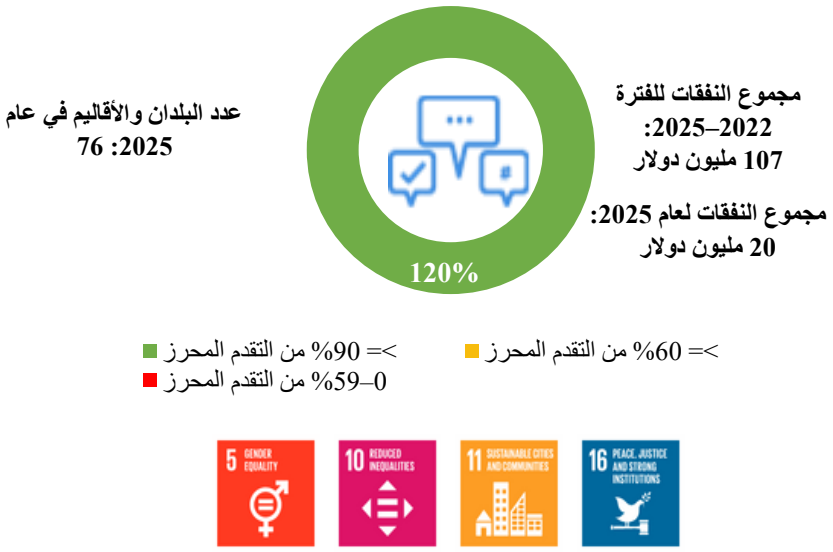

50. تمثل الأعراف التمييزية، التي تُعرَّف بأنها القواعد والمعايير والممارسات التي تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية التابعة للدولة والسوق والمجتمع والأسرة، عائقاً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي إطار سعيها إلى تعزيز المساءلة المؤسسية بشأن ترسيخ الأعراف والممارسات غير التمييزية في المجتمعات والمنظمات، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة متوسط معدل إنجاز للمخرجات بلغ 120 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (106 في المائة في عام 2025).

51. خلال فترة الخطة الاستراتيجية، دعمت برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة التحول في الخصائص الذكورية الأبوية. وشجعت مبادرتان إقليميتان شملتا 12 بلداً في منطقتي الدول العربية وأوروبا ووسط آسيا مشاركة الرجال في أعمال الرعاية من خلال تدخلات منسقة على مستوى المجتمعات المحلية والمنظمات، إلى جانب الإصلاحات السياساتية والقانونية.

52. أسهم الانخراط المستدام المعياري للهيئة، ومساعدتها التقنية، وشراكاتها في دعم إصلاحات مؤسسية لإنهاء الأعراف والممارسات التنظيمية التمييزية في 847 كياناً من القطاعين العام والخاص (منها 196 كياناً في عام 2025). وفي **الصين**، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المحكمة الشعبية العليا على وضع أمثلة توجيهية قضائية تهدف إلى تعزيز اتخاذ القرارات المراعية للمنظور الجنساني في قضايا العنف الأسري، وتدريب أكثر من 80 قاضياً وممارساً قضائياً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والممارسات القضائية المتمحورة حول الناجيات. واستناداً إلى شراكة طويلة الأمد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اعتمد اتحاد الرغبي في **فيجي** سياسةً للحماية تتناول التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتحمي المشاركين من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. في **هندوراس**، أنشأت المؤسسات الحكومية غرفاً للرضاعة الطبيعية واستحدثت خدمات لرعاية الأطفال. وفي **ليبيا**، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حواراً منظماً لمناهضة الأعراف التي تتسامح مع العنف ضد المرأة في المجال السياسي، تُوّج باعتماد مدونة قواعد السلوك لمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات.

53. بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 34 بلداً (منها بلدان اثنان في عام 2025) لاعتماد استراتيجيات شاملة ومنسقة لمنع العنف ضد المرأة تتضمن تدخلات صريحة للتصدي للأعراف الاجتماعية التمييزية. وفي **ملاوي**، أسفرت الجهود المشتركة مع القيادات التقليدية والدينية وجهاز الشرطة والمجتمعات المحلية عن فسخ 1,893 حالة زواج أطفال، مع تقديم الدعم اللازم للفتيات لضمان عودتهن إلى مدارسهن.

54. قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً مالياً وتقنياً إلى 484 مبادرة مجتمعية (منها 121 مبادرة في عام 2025)، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بهدف التصدي للأعراف الاجتماعية التمييزية. وفي **نيجيريا** و**كينيا**، جرى تحسين الأطر القانونية والبرنامجية المتعلقة بالحماية الرقمية، واستفادت أكثر من 10,000 فتاة من أدوات وبرامج تدريبية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسّر بالتكنولوجيا والتصدي له.

55. بحلول نهاية فترة الخطة الاستراتيجية، رسخت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكانتها بوصفها صوتاً عالمياً رائداً في مجال تحويل الأعراف الاجتماعية التمييزية، وهو ما تجسد في نشر إطار عمل رائد بعنوان *"Ideologies, Institutions and Power: Addressing Discriminatory Social Norms" (الأيديولوجيات والمؤسسات والسُلطات: التصدي للمعايير الاجتماعية التمييزية) (متوفر فقط باللغة الإنجليزية)*. ويستند هذا الإطار إلى بحوث أصلية من بلدان الجنوب بشأن كيفية حدوث التغيير، ويسترشد بتحليل نسوي، ويقترح ثلاثة مسارات للتغيير: تحويل السرديات التمييزية، وإحداث تغييرات جوهرية في حياة النساء والفتيات، وتعزيز القوى المضادة من خلال ائتلافات تطالب بالتغيير.

56. بالاستناد إلى الدروس المستفادة التي تحققت بشق الأنفس على مدى أربع سنوات وإطار عملها الجديد، أدرجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً مؤسسياً لتحويل الأعراف الاجتماعية التمييزية ضمن خطتها الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك من خلال استخدام الرياضة بوصفها وسيلة فعالة لإحداث تغيير في الأعراف الاجتماعية.

حقوق الإنسان وعدم التمييز

في عام 2025، كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات والقضاء على التمييز. وعززت قدراتها على دعم المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وساهمت في إلغاء القوانين التمييزية، وعملت بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تنسيق تقارير حقوق الإنسان على المستوى القُطري. ومن خلال البرامج والمشاركة السياساتية والتعاون الوثيق مع الآليات الحكومية الدولية وآليات حقوق الإنسان، دعمت الهيئة الدول الأعضاء في تعزيز الأطر القانونية والسياساتية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة – وهو موضوع ذو أولوية في الدورة السبعين للجنة وضع المرأة – والوفاء بالتزاماتها بعدم ترك أحد خلف الركب.

- **البرازيل**: إضفاء الطابع المؤسسي على النُهج المتعددة الجوانب في سياسات المساواة بين الجنسين، ما يجعلها أكثر استجابة للنساء المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية
- **كمبوديا**: إصلاح نظام المشتريات في إطار "برنامج إصلاح الإدارة المالية العامة الوطنية" لتوسيع الفرص أمام المشاريع التي تملكها النساء والشباب
- **إثيوبيا**: دعم الإصلاحات القانونية لدعم الحقوق الاقتصادية المتعلقة بالأراضي للنساء الريفيات والنازحات
- **فيجي:** ضمان إدماج حوكمة الكوارث لأنظمة الإنذار المبكر التي تصل إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر
- **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**: تعزيز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للنهوض بالحقوق الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية من خلال صياغة سياسات صحية قائمة على الحقوق والتعددية الثقافية، وكذلك من خلال إقرار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالحق في الرعاية بوصفه حقاً إنسانياً مستقلاً.

- **الفلبين**: عقد أول منصة وطنية للنساء المتعايشات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والتي حددت العوائق التي تحول دون وضع برامج قائمة على الحقوق
- **أوكرانيا**: إدماج حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين في استراتيجيات العمل الإنساني، وتيسير الحوارات مع الجهات المسؤولة وتعزيز قدرات المجتمع المدني

د. النتيجة 4: حصول المرأة بشكل منصف على الخدمات والسلع والموارد

الشكل (5): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

57. خلال فترة الخطة الاستراتيجية، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تغييراتٍ نُظُمية مكّنت النساء والفتيات من الحصول بشكل منصف على الخدمات والسلع والموارد الأساسية لسبل عيشهن ورفاههن. وبمتوسط معدل أداء للمخرجات بلغ 109 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (85 في المائة في عام 2025)، نجحت الهيئة بصورة متسقة في تحقيق معظم أهداف الخطة الاستراتيجية بل وتجاوزها.

58. استفادت أكثر من 14 مليون امرأة وفتاة (من بينهن أكثر من 2.9 مليون في 2025) من الخدمات والسلع والموارد والمعلومات، بما في ذلك 7.4 ملايين منهن في سياقات متأثرة بالأزمات (من بينهن 1.9 مليون في عام 2025). وشمل ذلك، في 63 بلداً (منها 28 بلداً في عام 2025)، نساءً وفتيات تعرضن للعنف أو التمييز، بمَن فيهن من يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، حيث استفدن من تعزيز الاستجابات المتعددة القطاعات المتعلقة بإنهاء العنف، والاستجابة للأزمات والتعافي، وأنظمة الرعاية، والعمل اللائق وريادة الأعمال للنساء. وأسفر دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المنفذ بالشراكة مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وشركاء الأمم المتحدة والشبكات المجتمعية والمنظمات التي تقودها

النساء، عن توسيع آليات التنسيق متعددة القطاعات، وزيادة تتبع الموارد العامة المخصصة للحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية.

59. في مجالات الحماية، وسبل العيش، والمساعدة القانونية، ومسارات الصمود الاقتصادي، عكست النتائج القدرة الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجاً بصورة ملحّة. ففي عام 2025، حصلت 10,534 امرأة في **كوت ديفوار** على مساعدات إنسانية منقذة للحياة وخدمات متعلقة بالحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما حصل أكثر من 174,000 شخص، معظمهم من النساء والفتيات، على خدمات المساعدة القانونية والعدالة في **دولة فلسطين**. وفي **كازاخستان**، ارتفع عدد الناجيات من العنف اللواتي حصلن على الخدمات بنسبة 51.5 في المائة مقارنةً بعام 2024، ويُعزى هذا الارتفاع إلى توسيع نطاق خدمات خطوط المساعدة الهاتفية، وتعزيز مسارات الإحالة، وتحسين توافر خدمات الدعم القانوني والنفسي والحماية. كما تلقت أكثر من 330,000 امرأة في **مصر** موارد ودعماً في مجال الثقافة المالية والرقمية. وفي شتى أنحاء **جزر المحيط الهادئ**، حصلت آلاف البائعات – من بين أكثر من 50,000 امرأة استفدن من برنامج *الأسواق من أجل التغيير* التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ انطلاقه – على دعم موجّه لتحسين سبل عيشهن وإرساء أسواق أكثر أماناً وإنصافاً عبر أربعة بلدان.

60. يمثل تأمين حقوق النساء في الأراضي أساساً لتمكينهن الاقتصادي وقدرتهن على الصمود في مواجهة تغير المناخ، غير أن الوصول إلى هذه الحقوق لا يزال يشكل عائقاً مستعصياً. ولم تتجاوز نسبة النساء من بين مالكي الأراضي الزراعية 30.6 في المائة (هدف التنمية المستدامة 5-أ-1) في 50 بلداً من البلدان التي قدمت تقاريرها في عام 2025. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 16 بلداً لتعزيز حقوق النساء في الأراضي (منها 8 بلدان في عام 2025)، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى قوانين وسياسات مراعية للمنظور الجنساني في مجال الأراضي، ودعم إصدار سندات ملكية الأراضي للنساء، وتعزيز أصوات النساء المزارعات وقيادتهن في حوكمة الأراضي. وقد راجعت **جمهورية تنزانيا المتحدة** سياستها الوطنية للأراضي لتعزيز حقوق النساء في الملكية والميراث. أثمر الاستخدام الرائد للبيانات الجغرافية المكانية من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمخصص لدعم حقوق المرأة في ملكية الأراضي، عن تمكين المزارعات من إعادة تأهيل الأراضي الزراعية في سياق ما بعد النزاع في **لبنان**. ودعمت الهيئة جهود المبادرات المجتمعية التي تقودها نساء من الشعوب الأصلية في **الأرجنتين** لدمج المعارف التقليدية مع الحراجة الزراعية من أجل إنتاج غذاءٍ مستدامٍ وصامد مناخياً وإدرار الدخل.

61. ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تسريع نهجها البرنامجي المتعدد القطاعات والمتكامل، من خلال تعميق الاستثمارات في المؤسسات والحلول المبتكرة والسياسات، وفي المنظمات والشبكات النسائية، بما يضمن تمكين جميع النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات والسلع والموارد والازدهار.

هـ. النتيجة 5: صوت النساء وقيادتهن وقدرتهن على التصرف

الشكل (6): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

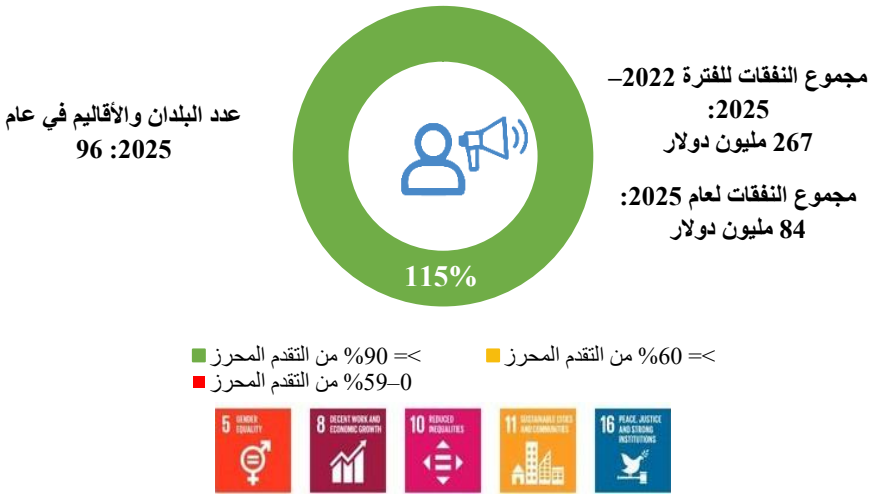

62. وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق وصولها ودعمها الثابت لصوت النساء وقدرتهن على التصرف في أكثر السياقات تحدياً، بما في ذلك حالات النزاع والأزمات الإنسانية، من 79 بلداً وإقليماً في عام 2022 إلى 96 بلداً وإقليماً في عام 2025. وبلغ متوسط معدل إنجاز المخرجات لهذه النتيجة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 نسبة 115 في المائة (95 في المائة في عام 2025).

63. في عام 2024، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الموجهة للمساواة بين الجنسين إلى 72.5 مليار دولار (مقارنةً بـ 86.1 مليار دولار في عام 2023). وظل الدعم المقدم لمنظمات حقوق المرأة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات منخفضاً بصورة مقلقة، عند نسبة 0.4 في المائة فقط من إجمالي المساعدات الثنائية، ما وضع العديد من المنظمات أمام مخاطر الإغلاق. وقد أسفرت المناصرة القائمة على الأدلة التي قادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن زيادة الاستثمارات الموجهة لمنظمات النساء المحلية من خلال صناديق التمويل الجماعي. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، وجهت الهيئة أكثر من 285 مليون دولار لصالح منظمات حقوق المرأة والمُدافِعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك تمويلات مُقدّمة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، اللذين شكّلا شريان حياة لتمويل الحركات النسوية الأقرب إلى المجتمعات المحلية ومناطق الأزمات.

64. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر من 192 مبادرة للتصدي لتصاعد العنف ضد النساء في المجال السياسي (منها 73 مبادرة في عام 2025). وشملت هذه الجهود رصد الحوادث في **جمهورية أفريقيا الوسطى**، وزيادة تمثيل النساء في المجالس البلدية في **لبنان**، ووضع بروتوكولات جديدة لهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية في **ليبيا** و**ملاوي**. وعملت الهيئة مع خبراء الأمم المتحدة والمجتمع المدني على إيلاء اهتمام أكبر للمخاطر المتزايدة التي تواجه المُدافِعات عن حقوق الإنسان والناشطات، وإرساء معايير تهدف إلى حماية النساء من الأعمال الانتقامية المرتبطة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنعها والتصدي لها.

65. في سياقات النزاع وتصاعد العنف، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شاركت القيادات النسائية والمجتمع المدني بصورة فاعلة في العمليات السياسية وعمليات السلام. في **منطقة الساحل**، عززت الهيئة جهود الوساطة على مستوى المجتمع المحلي، وأسست ائتلافات نسائية أسهمت في تسوية النزاعات ودعم نتائج الحوار الوطني. وساهمت جهود المناصرة والتنسيق المستمرة في زيادة شبه مضاعفة في حصة الفِرق القُطرية للعمل الإنساني التي تضم منظمات نسائية محلية في عضويتها، وذلك خلال الفترة من 2022 إلى 2025. وتمكنت أكثر من 2,300 منظمة محلية بقيادة نسائية من الحصول على الموارد وبناء القدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في عمليات التخطيط الإنساني وتقديم الخدمات الأساسية. كما أصبحت منصات المجتمع المدني التي تقودها النساء، بما في ذلك المجموعات الاستشارية النسائية في **أفغانستان**

و**السودان** و**الجمهورية العربية السورية**، ممارسةً فضلى في الاستجابات الإنسانية الشاملة والمحلية. في **السودان**، أسهمت المجموعة في تشكيل سياسات العمل الإنساني، وتوجيه استراتيجية التوطين الخاصة بالفريق القُطري للعمل الإنساني، ما أدى إلى إدماج المنظمات النسائية المحلية والجهات الفاعلة المحلية في صندوق السودان الإنساني.

66. مع استمرار التراجع في التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 5-6-1، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعوة إلى استقلالية الجسد بوصفها أساساً لاتخاذ القرار لدى النساء. وقد طورت أكثر من 59,000 امرأة متعايشة مع فيروس نقص المناعة البشرية (منهن 3,798 في عام 2025) قدرات قيادية ووصلن إلى مواقع صنع القرار، بمن فيهن المراهقات والشابات. ويعكس الانخفاض الأخير في عدد النساء المستفيدات التخفيضات الكبيرة في التمويل والتراجعات التي شهدها مجال الحقوق.

67. يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المجتمع المدني والشباب في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك مشاركة 14,800 ممثل من المجتمع المدني في لجنة وضع المرأة خلال الفترة من 2022 إلى 2025، وكذلك في التحضيرات للذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325، واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025. وأسهم هذا الانخراط المستمر في إدماج معايير معيارية تعكس أصوات وأولويات النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم، ودفع جهود مواءمة الالتزامات المعيارية على المستوى المحلي. وبين عامي 2022 و2025، برزت أصوات المجتمع المدني في طليعة نقاشات مجلس الأمن؛ حيث قدمت 187 امرأة من مؤسسات المجتمع المدني إحاطات أمام المجلس، وهو ما يعادل نصف إجمالي عدد هذه الإحاطات تقريباً على مدار تاريخ المجلس الممتد لـ 80 عاماً.

68. إن حماية وإعلاء أصوات النساء والفتيات وقيادتهن وقدرتهن على التصرف أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وستظل أولوية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029.

و. النتيجة 6: إعداد الإحصاءات الجنسانية والبيانات والمعارف المُصنّفة حسب النوع الاجتماعي وتحليلها واستخدامها

الشكل (7): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

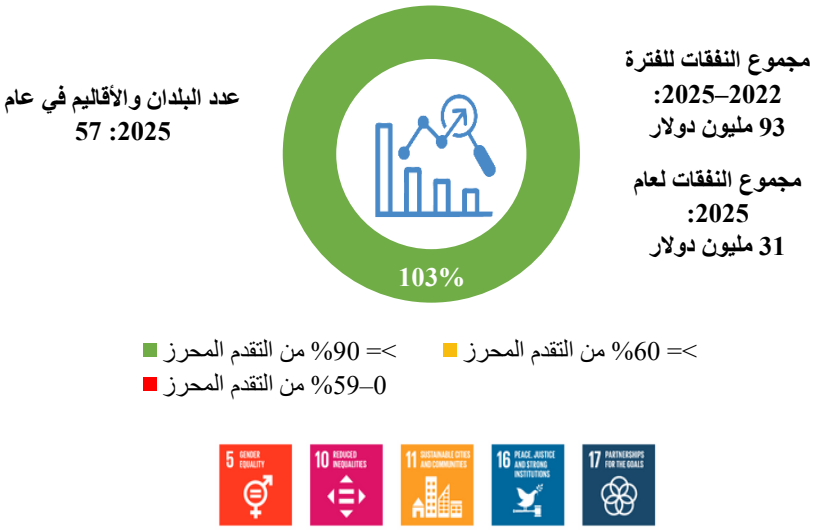

69. استفادت جميع مجالات عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التقدم الملحوظ في البيانات الجنسانية. وأسفرت الاستثمارات المستدامة في هذا المجال خلال الفترة من 2022 إلى 2025 عن متوسط معدل إنجاز للمخرجات بلغ 103 في المائة (121 في المائة في عام 2025). ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات مزمنة. ففي ظل غياب بيانات جنسانية دقيقة ومحدّثة ومصنّفة حسب النوع الاجتماعي، تستمر أوجه عدم المساواة دون أن تُرصد، إذ تفتقر السياسات إلى المنظور المراعي للنوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى سوء ترتيب أولويات الموارد الآخذة في التضاؤل وتوجيهها بشكل غير صحيح.

70. زادت الهيئة حجم البيانات المتاحة لقياس الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بأكثر من 60 في المائة منذ عام 2022، مدفوعةً بأكثر من 260 مبادرة لجمع البيانات (منها 110 في عام 2025). وقد تحقق تقدم ملحوظ في أوروبا ووسط آسيا، حيث ظلت أكثر من نصف المؤشرات الجنسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة غير مُقاسة لفترة طويلة، إلا أنه بحلول عام 2025 بلغت نسبة توافر البيانات لأغراض إعداد التقارير عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة 65 في المائة.

71. تُرجمت الأدلة إلى تغييرات ملموسة لصالح النساء والفتيات. فقد أسهمت البيانات الجنسانية في صياغة أكثر من 211 سياسة وخطة وبرنامج على مستوى العالم (منها 60 في عام 2025). وأسهمت الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في تشكيل سياسات رعاية جديدة، بما في ذلك في **المكسيك** و**السنغال**. وفي **المغرب**، قُيّمت لأول مرة الأعمال المنزلية غير المدفوعة ضمن حساب فرعي للأسر، حيث بلغت قيمتها 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ما أدى إلى إعداد وثائق سياساتية تعزز اقتصاد الرعاية من أجل خلق فرص العمل وتمكين المرأة اقتصادياً. كما أسهمت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة في دفع إصلاحات سياساتية وقانونية وتحسين خدمات الناجيات، بما في ذلك في **بيلاروس** و**جورجيا** و**قيرغيزستان** و**جمهورية تنزانيا المتحدة**. وقد وجهت البيانات الجنسانية الإنسانية تقييم الاحتياجات في **غزة**، وأسهمت في توجيه الاستجابة الطارئة لعشرات الآلاف من النساء والفتيات. كما عززت البيانات الجنسانية والبيئية إدارة الكوارث في **فيينام**، وأسهمت في توجيه العمل المناخي في **ساموا** و**تونغا**. وساهم التدريب على استخدام البيانات المجتمعية في توجيه مساعدات الإغاثة خلال فترات الفيضانات في **كينيا**. وفي **أوغندا**، أتاحت "مجموعة أدوات البيانات المجتمعية"، بقيادة مكتب الإحصاء الأوغندي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها، الفرصة لإدماج بيانات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية في النظم الرسمية. وقد أفادت نتائج *"الدراسة الاستقصائية العالمية عن*

دور المرأة في التنمية في وضع استراتيجيات حماية اجتماعية تراعي الرعاية، بما في ذلك في **البوسنة والهرسك وكوت ديفوار**.

72. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء أو تعزيز أكثر من 226 آلية تنسيقية لربط منتجي البيانات بمستخدميها (منها 56 في عام 2025)، بما يضمن أن تؤدي البيانات الجنسانية إلى إجراء عمل منسق. كما أحرزت تقدماً في الحوكمة العالمية للبيانات الجنسانية، وهو ما تُوّج بإطلاق الفريق العامل العالمي المعني بالجنسانية والبيانات المجتمعية في عام 2025، بهدف تعزيز التعاون والمساءلة المشتركة وبناء منظومة بيانات جنسانية أكثر شمولاً.

73. قدمت المنتجات التحليلية الرئيسية، بما في ذلك تقرير *لمحة حول النوع الاجتماعي* وتقارير *تقدم النساء في العالم*، أدلة موثوقة عززت رصد أهداف التنمية المستدامة وأسهمت في إثراء العمليات الحكومية الدولية الكبرى، مثل لجنة وضع المرأة واستعراض الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. كما وسّعت 73 منصة رقمية من إتاحة الإحصاءات الجنسانية على المستوى العالمي (منها 13 في عام 2025)، بما في ذلك مركز بيانات Women Count (مركز بيانات إحصاء النساء) ولوحات معلومات مبادرة المساواة بين الأجيال.

74. تُترجم هذه الإنجازات مجتمعةً إلى سياسات أكثر استناداً إلى الأدلة، واستجابات إنسانية أكثر فعالية، وتعزيز للمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. والنتيجة ليست مجرد تحسين البيانات، بل تحسين نتائج التنمية لصالح النساء والفتيات.

75. في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة، سيظل الاستثمار المستدام في البيانات الجنسانية، والمنهجيات المبتكرة، وترجمة البيانات إلى سياسات واستخدامات عملية أمراً جوهرياً لمواصلة التقدم في قياس المساواة بين الجنسين، وهو شرط مسبق لتسريع وتيرة تحقيقها، بما في ذلك في سياقات النزاعات والأزمات.

ز. النتيجة 7: تنسيق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

الشكل (8): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

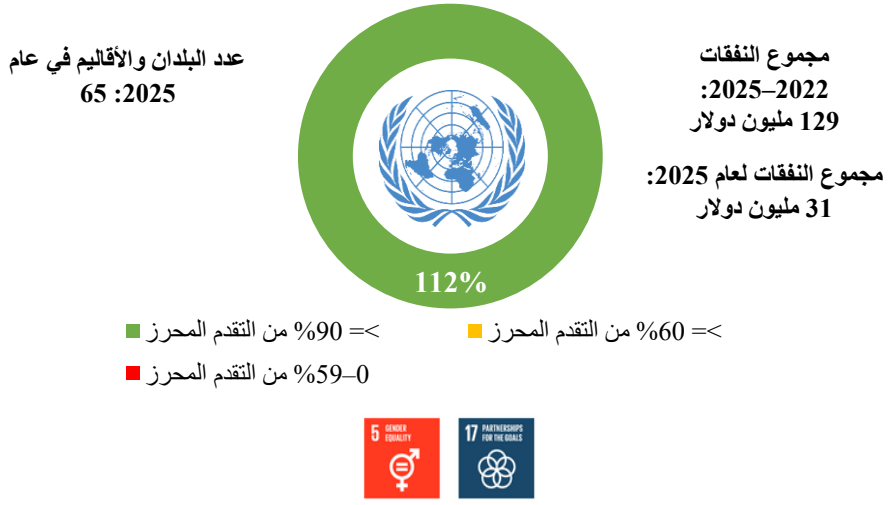

76. أسهمت ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق في تعزيز المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز اعتماد المعايير والمقاييس ذات الصلة. وقد أدى ذلك إلى تحسين المساءلة المالية وتعزيز الإدماج المتسق للمساواة بين الجنسين في جهود التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام، وهو ما تعزز بصورة إضافية من خلال خطة تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشملت المكاسب الملموسة تحسين مشاركة المرأة السياسية وتعزيز الشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الخاصة المؤقتة، وذلك نتيجة التدخلات المُنفّذة عبر منظومة الأمم المتحدة بالكامل. وبلغ متوسط معدل إنجاز المخرجات لهذه النتيجة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 نسبة 112 في المائة (137 في المائة في عام 2025).

77. تحسنت المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة عبر 75 كياناً، حيث بلغ أداء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2.0 ذروته عند 80 في المائة من التقييمات التي استوفت المعايير أو تجاوزتها، مع إرساء خط أساس بنسبة 62 في المائة في إطار النسخة 3.0 من الخطة نفسها في عام 2025.

78. كما شهد المستوى القُطري تحسينات مدفوعة بالمنسقين المُقيمين وفِرق الأمم المتحدة القُطرية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وارتفع عدد التقارير القُطرية المتعلقة بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن فِرق الأمم المتحدة القُطرية بنسبة 105 في المائة، من 61 بلداً في عام 2021 إلى 125 بلداً في عام 2025. وشملت النتائج دعم إدماج المنظور الجنساني في توطين أهداف التنمية المستدامة في **كازاخستان**، وتعزيز استخدام البيانات والتحليلات الجنسانية في **ألبانيا**، وزيادة مشاركة المرأة السياسية في **لبنان**. وفي ظل استمرار التراجع في وتيرة دعم المساواة بين الجنسين، انخفضت نسبة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي تدمج المساواة بين الجنسين بشكل طفيف من 66 في المائة في عام 2022 إلى 61 في المائة في عام 2025. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاط لعكس هذا الاتجاه.

79. تحسنت المساءلة المالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، حيث طبّق 77 في المائة من كيانات الأمم المتحدة و84 في المائة من صناديق التمويل الجماعي مؤشر المساواة بين الجنسين. غير أن إنفاق الكيانات على اعتبارات المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً رئيسياً لا يزال دون النسبة المستهدفة البالغة 15 في المائة، الموصى بها منذ عام 2010. وقد أظهر التخطيط المالي على المستوى القُطري تقدماً ملحوظاً، إذ طبّق نحو 46 في المائة من الفِرق القطرية المؤشر على خطط العمل المشتركة لأطر التعاون، وحقق المعيار المرجعي المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 70 في المائة من الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً رئيسياً أو هدفاً مدمجاً. ومع ذلك، لا يزال ضمان ترجمة التخطيط إلى نتائج قابلة للقياس لصالح النساء والفتيات يشكل تحدياً مستمراً.

80. في عام 2025، شكّلت النساء نسبة 50.8 في المائة من الموظفين في الفئة "الفنية" والفئات الأعلى، و50 في المائة من وكلاء الأمين العام المساعدين، وهو تقدم تاريخي نحو تحقيق هدف التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 بحلول عام 2028، وفقاً للاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التكافؤ بين الجنسين التي أطلقها الأمين العام. وقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ترجمة التزامات الاستراتيجية إلى تقدم ملموس، من خلال قيادتها لشبكة تضم 550 منسقاً ومنسقة للمسائل الجنسانية، وتقديم الدعم إلى 140 كياناً وإدارةً ومكتباً تابعاً للأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بخطط التنفيذ الخاصة بكل كيان.

81. بصفتها عضواً فاعلاً في الفريق التنفيذي للأمم المتحدة المعني بمنع التحرش الجنسي والتصدي له، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود تبادل المعارف والتعاون من أجل توحيد الأدلة على نطاق المنظومة، وتحديد الثغرات والممارسات الجيدة، وتمكين اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً بين كيانات الأمم المتحدة، بما يسهم في الحد من الازدواجية وتحقيق الكفاءة.

82. إنّ جهود المناصرة والدعم التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالتزامات الأمين العام على نطاق المنظومة بشأن المرأة والسلام والأمن أسهمت في تعزيز تنفيذ جدول الأعمال هذا عبر عمليات السلام والفِرق القُطرية. كما أدت الجهود المبذولة من جانب الهيئة في السياقات الإنسانية، والمدعومة بالتنسيق والمناصرة المشتركة بين الوكالات، وانضمامها إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2022، إلى ترسيخ إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بصورة أكثر منهجية ضمن آليات التنسيق الإنساني.

83. عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنسيق منظومة الأمم المتحدة لدعم مشاركة المرأة السياسية وبناء السلام. ففي **الكاميرون**، أسهم الدعم الانتخابي المنسق في إعداد خطة العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية والانتخابات، والتي تضمنت تدابير لمنع العنف ضد المرأة في المجال السياسي. كما تسارعت وتيرة التقدم عالمياً في جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، حيث اعتمدت 12 بلداً أطراً وطنية في هذا المجال (منها 7في عام 2025)، بما يعكس تنامي الالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في عمليات السلام.

84. عزز التنسيق على نطاق المنظومة إدماج النُهج المراعية للمنظور الجنساني في برامج الحد من مخاطر الكوارث، حيث نفذ 18 كياناً من كيانات الأمم المتحدة مبادرات تعزز قيادة المرأة في مجالي الصمود والتعافي.

85. تظل ولاية التنسيق التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في صميم الخطة الاستراتيجية الجديدة، حيث جرى تعميمها عبر جميع النتائج، مع التركيز على تسريع وتيرة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في ظل تراجع التمويل والانتكاسات القائمة.

التنسيق من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

أدت القيادة الحاسمة التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهيكل المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة إلى حشد جهود المنظومة بأكملها على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية. كما تعززت ولاية الهيئة في مجال التنسيق بصورة أكبر من خلال قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني – وهو مسعى يزداد تعقيداً في ظل تراجع التمويل، بما أضعف قدرات منظومة الأمم المتحدة على تحقيق أفضل النتائج الممكنة لجميع النساء والفتيات.

ساعد أكثر من 100 فريق معني بالقضايا الجنسانية على مستوى العالم، من أصل 136 فريقاً قُطرياً، في ترجمة الالتزامات العالمية والمشتركة بين الوكالات إلى برامج على الصعيد القُطري تتماشى مع الأولويات الوطنية، وذلك تحت قيادة المُنسقين المُقيمين وبدعم من المكاتب القُطرية والإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن فِرق الأمم المتحدة القُطرية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تكفل الهيئة أن توفر المنصات التعاونية الإقليمية الست التابعة للأمم المتحدة، بما تضمه من أربعة ائتلافات مواضيعية معنية باعتبارات المساواة بين الجنسين، حيزاً استراتيجياً للمناصرة وتعزيز المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد العالمي، أسهمت الإرشادات وبناء القدرات والدورات التدريبية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب قيادتها لخطة تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز المساءلة لدى قيادات الأمم المتحدة. وشمل التقدم المحرز استخدام البيانات والتحليلات الجنسانية لتوجيه الجهود البرنامجية بصورة أفضل من أجل تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد شارك أكثر من 425,000 شخص في دورة "أنا ملم بالمنظور الجنساني" خلال السنوات الأربع الماضية.

ح. نفقات البرامج وأنواع المساهمات

86. بلغ مجموع النفقات في عام 2025 ما مقداره 638.4 مليون دولار، مقارنةً بـ 622.8 مليون دولار في عام 2024، فيما بلغ الإجمالي التراكمي للفترة من 2022 إلى 2025 نحو 2.35 مليار دولار. وعلى الصعيد الجغرافي، سُجل أعلى مستوى للإنفاق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (455.5 مليون دولار)، تلتها منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (316.7 مليون دولار) (الشكل 9).

الشكل (9): التوزيع الإقليمي للفترة 2022–2025

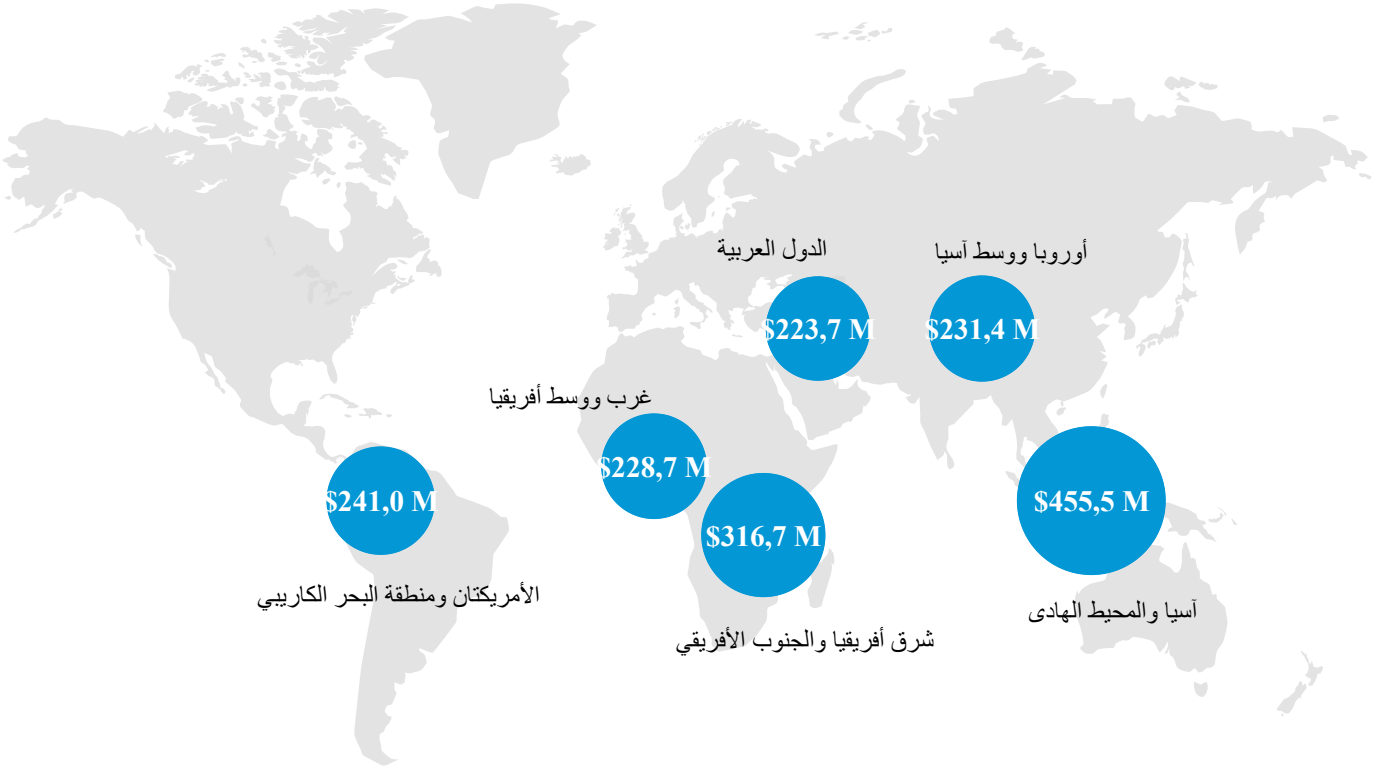

87. على مستوى مجالات النتائج، استأثرت الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني بأعلى مستوى من الإنفاق تمثل في 435 مليون دولار (122 مليون دولار في عام 2025)، تلتها فئة حصول المرأة بشكل منصف على الخدمات والسلع والموارد بإجمالي 375 مليون دولار (93 مليون دولار في عام 2025).

88. على مستوى الوظائف، استمر تقديم خدمات تنمية القدرات والمساعدة الفنية في معظم البلدان، تلتها أنشطة المناصرة والتواصل والحشد المجتمعي (في 75 و64 بلداً على التوالي في عام 2025).

خامسا. تعزيز الأداء التنظيمي

89. أدت الاستثمارات في تحسين الأعمال وتعزيز النظم المؤسسية على امتداد فترة الخطة الاستراتيجية إلى الارتقاء بإدارة الأداء التنظيمي وإحراز تقدم ملموس في مخرجات الفعالية والكفاءة. وقد حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداءً جيداً (أي بلوغ ما لا يقل عن 90 في المائة من الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية) في 68 في المائة من مؤشرات الفعالية والكفاءة التنظيمية. كما تحقق هدف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 على مستوى 50 في المائة من المؤشرات.

90. في عام 2025، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بذل هذه الجهود للحفاظ على قدرتها في تقديم الخدمات على نطاق واسع وتعزيز المساءلة والشفافية. وبوجه عام، أظهرت النتائج مستوىً أعلى من النضج المؤسسي واستدامة الأداء.

أ. المخرج 1: ضمان المساءلة التنظيمية من خلال أداء قائم على المبادئ

الشكل (10): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

مجموع النفقات 2022–2025: 289 مليون دولار

مجموع النفقات لعام 2025: 85 مليون دولار

=< 60% من التقدم المحرز
=< 90% من التقدم المحرز
0–59% من التقدم المحرز

91. في عام 2025، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استخدام الممارسات الإدارية الراسخة لرصد الأداء والرقابة بفعالية. وخلال الفترة من 2022 إلى 2025، نجحت الهيئة باستمرار في تجاوز أهدافها المحددة المتعلقة بتوفير الموارد العادية وغيرها من الموارد. كما فاق الأداء المتعلق بمعالجة توصيات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية الأهداف الموضوعة بدرجة كبيرة (إذ بلغ 98 و100 في المائة على التوالي في عام 2025). وحقق هذا المخرج متوسط معدل إنجاز بلغ 101 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (97 في المائة في عام 2025).

92. تستهدف الخطة الاستراتيجية الجديدة تحقيق مزيد من التحسينات. فعلى سبيل المثال، ورغم أن التحوّل الأخير إلى نظم جديدة أثّر في درجة الهيئة ضمن المبادرة الدولية للشفافية في المعونة فيما يتعلق بنشر البيانات، فإن الخطط الكفيلة بمعالجة ذلك باتت قائمة بالفعل.

تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية

في الفترة من 2022 إلى 2025، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات إدارة المخاطر من خلال إدماج اعتبارات إدارة المخاطر المؤسسية في دورات التخطيط والأداء والرقابة. ومن خلال آليات متكاملة، من قبيل لجنة استعراض الأعمال، ولجنة إدارة المخاطر، والاستعراض الفصلي للأعمال، ربطت الهيئة بصورة منهجية بين تحديد المخاطر والتحقق منها والتخفيف من حدتها وبين عمليات صنع القرار وتخصيص الموارد. وبلغت النسبة المئوية لوحدات المخاطر التي استوفت متطلبات سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وإطارها 89 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (92 في المائة في عام 2025، أي أقل بقليل من الهدف المحدد).

كما أسهم الرصد الاستشرافي القائم على البيانات في تعزيز الإنذار المبكر والإدارة التكيفية، في حين أفضت المتابعة المعززة لتوصيات مراجعة الحسابات والتقييم إلى تعزيز التعلّم التنظيمي والإجراءات التصحيحية.

وقد أدت هذه التدابير مجتمعةً إلى تعزيز ثقافة إدارة أكثر نضجاً واستباقية ومراعاة للمخاطر، بما في ذلك في بيئات تقديم الخدمات المتقلبة والمعقدة والسياقات التي تشهد شحاً في الموارد.

من الآن فصاعداً، فإن توحيد وظائف إدارة المخاطر، وإدارة السياسات الداخلية، وتنسيق مراجعة الحسابات من شأنه أن يعزز الاتساق، ويحد من التجزؤ، ويدعم الرقابة والضوابط الداخلية بصورة أكبر.

ب. المخرج 2: تعزيز الشراكات وتوفير الموارد؛ والتأثير بفعالية لتحقيق الأثر والتوسع

الشكل (11): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

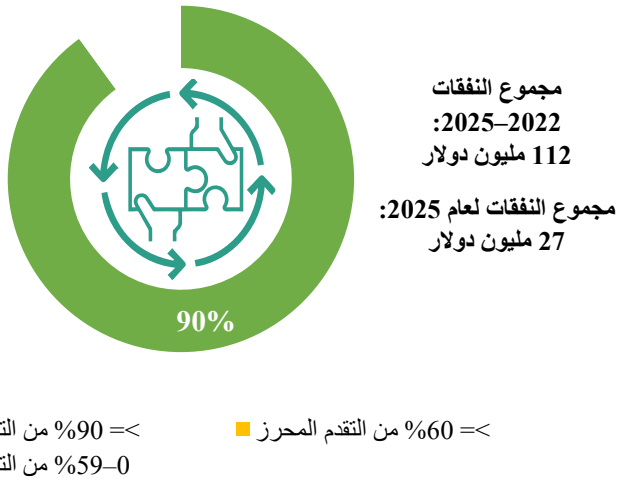

93. من خلال المشاركة المستدامة للجهات المانحة، بلغ مجموع المساهمات الطوعية 523.1 مليون دولار في عام 2025، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 10 في المائة مقارنةً بعام 2024. ويعكس هذا الانخفاض المحدود، مقارنةً بحالات الانكماش الأوسع نطاقاً في التمويل التي شهدتها سائر وكالات الأمم المتحدة، الثقة التي جرى بناؤها بشق الأنفس والالتزام المستمر من جانب الشركاء الممولين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. غير أن استمرار ركود نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية لا يزال يهدد التنفيذ الشامل للولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبلغ متوسط معدل إنجاز هذا المخرج لمجال العمل هذا 90 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (89 في المائة في عام 2025).

94. خلال الفترة من 2022 إلى 2025، وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق شراكاتها مع الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بنسبة 39 في المائة. كما ارتفعت أنشطة جمع الأموال الرقمية بنسبة 39 في المائة في عام 2025، عقب إدخال تحسينات على المنصات وتعزيز أدوات التحليل التي أسهمت في تحسين أداء الحملات. حققت اللجان الوطنية زيادة سنوية بنسبة 9.2 في المائة في الموارد العادية الواردة من القطاع الخاص.

95. حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج قياسية في مجالي الاتصالات والمناصرة خلال عام 2025. فقد أسهم التفاعل خلال المبادرات الرئيسية، بما في ذلك "الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين"، و"اليوم الدولي للمرأة"، و"حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني"، في رفع نسبة التغطية في وسائل الإعلام رفيعة المستوى إلى أكثر من 11 في المائة من إجمالي التغطية الإعلامية، أي ما يزيد على ضعف الهدف المحدد. كما تضاعف عدد زوار المواقع الإلكترونية خلال عام واحد ليصل إلى 14 مليون زائر، وازداد عدد المتابعين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمقدار 1.2 مليون متابع ليصل إلى أكثر من 16 مليوناً، متجاوزاً بذلك جميع الأهداف المحددة، مع تحقيق مستويات تفاعل قياسية خلال اليوم الدولي للمرأة.

ج. المخرج 3: دفع عجلة التحول المؤسسي

الشكل (12): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

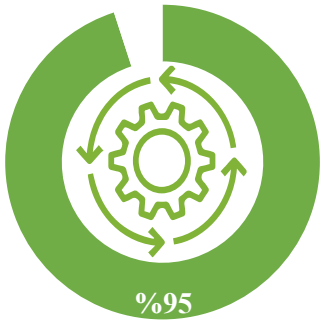

مجموع النفقات 2022–2025: 95 مليون دولار

مجموع النفقات لعام 2025: 34 مليون دولار

=> 90% من التقدم المحرز
=> 60% من التقدم المحرز
0–59% من التقدم المحرز

96. واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المضي قدماً في جهود التحول المؤسسي خلال عام 2025. وبلغ متوسط معدل الإنجاز لهذا المخرج 95 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (94 في المائة في عام 2025).

97. سعياً إلى تحقيق مزيد من الكفاءة، نقلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعض الوظائف إلى مواقع جديدة أقرب إلى البلدان المستفيدة من البرامج. وارتفعت نسبة المكاتب الموجودة داخل مقار الأمم المتحدة المشتركة من 69 في المائة في عام 2021 إلى 76 في المائة في عام 2025، بفارق طفيف دون بلوغ الهدف المحدد. وفي إطار التوجه نحو تعزيز الحضور على المستويين القُطري والإقليمي، اعتُمدت سياسة جديدة زادت من تفويض الصلاحيات في مجالات الموارد البشرية، والمالية، والميزانية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات.

98. واصلت الهيئة تعزيز جهود التبسيط والعمليات التشغيلية الرامية إلى تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، وزيادة الاعتراف المتبادل، وتوسيع نطاق استخدام الخدمات المشتركة والمكاتب الخلفية المشتركة وحلول استراتيجيات العمليات التشغيلية على الصعيد العالمي. وإضافةً إلى ذلك، وفي إطار الممارسة السنوية للإبلاغ عن مبادرات الكفاءة التي أطلقها الأمين العام في عام 2025، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحقيق وفورات في التكاليف بلغت 15,235,332 دولاراً، أي ما يعادل 3.8 أضعاف الوفورات المحققة في السنة السابقة المشمولة بالتقرير.

99. أسهم تبادل الممارسات الواعدة في تعزيز التعلّم التنظيمي، ففي عام 2025، استضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 30 فعالية لتبادل المعارف عبر الأقاليم، متجاوزةً بذلك الهدف المحدد بدرجة كبيرة (16 فعالية). غير أن استمرار التحديات المرتبطة بتحقيق أهداف استدامة المكاتب يجعل من هذا المجال أولويةً للمضي قدماً.

د. المخرج 4: تعزيز قوى عاملة متمكنة وترسيخ ثقافة شاملة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الشكل (13): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

مجموع النفقات 2022–2025: 214 مليون دولار

مجموع النفقات لعام 2025: 45 مليون دولار

=< 90% من التقدم المحرز =< 60% من التقدم المحرز
0–59% من التقدم المحرز

100. حافظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تركيزها على تمكين الأفراد من خلال تعزيز البيئة التنظيمية وترسيخ الممارسات المتمحورة حول الأفراد. وبلغ متوسط معدل الإنجاز لهذا المخرج 96 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (83 في المائة في عام 2025).

101. في عام 2025، نفذت الهيئة استراتيجية لدعم الموارد البشرية شملت تخطيط القوى العاملة وانتقالات الموظفين، دعماً للتوجه نحو تعزيز العمل على الصعيدين الإقليمي والقُطري. كما استكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقاً بشأن مستوى الخدمات لإدارة القوى العاملة من غير الموظفين، وانتقلت إلى إطار التعاقد مع الموظفين يقوم على شروط شفافة ومتسقة، بما يعزز حماية القوى العاملة والحوكمة. وظل منع سوء السلوك يمثل أولويةً، وانضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى النظام المعزز المعتمد لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة للتحقق من تقارير سوء السلوك وفحصها.

102. وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نطاق مشاركتها في السياسات، متناولةً إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظم الرعاية، والابتكار والتكنولوجيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وروابط المشاركة الاقتصادية والسياسية. كما حسّنت إمكانية الوصول إلى التقنيات المساعدة، وعززت إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياقات السلام والنزاع، واستوفت متطلبات ما يزيد على 50 في المائة من مؤشرات المساءلة الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

هـ. المخرج 5: فعالية المنتجات والخدمات والعمليات المعيارية والبرنامجية والتنسيقية

الشكل (14): متوسط التقدم المحرز عبر المراحل الرئيسية للفترة 2022–2025

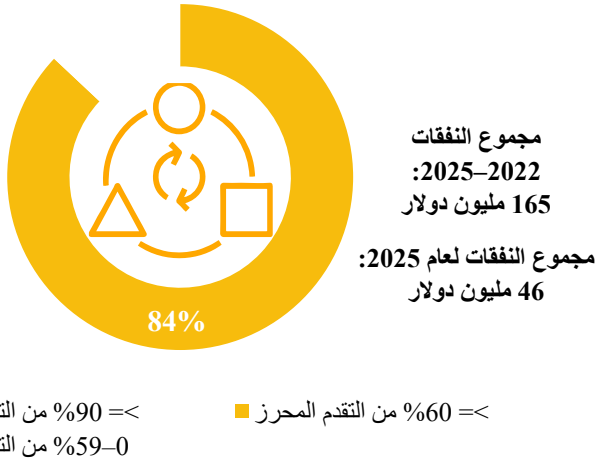

103. في السنة الأخيرة من الخطة الاستراتيجية، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز جودة وفعالية المنتجات والخدمات والعمليات. وبلغ متوسط معدل الإنجاز لهذا المخرج 84 في المائة خلال الفترة من 2022 إلى 2025 (71 في المائة في عام 2025).

104. واصلت وظيفة التقييم تعزيز المساءلة والتعلّم التنظيمي وصنع القرار، من خلال توليد الأدلة اللازمة لتوجيه المسارات الاستراتيجية. ففي عام 2025، استكملت خدمة التقييم المستقلة خطة التقييم المؤسسية للفترة 2022–2025، متجاوزةً جميع الأهداف المحددة. وأُجري ما مجموعه 15 تقييماً مؤسسياً وتقارير توليفية (منها أربعة في عام 2025)، شملت مجالات ذات أولوية مثل العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة في بناء السلام. كما صُنّف 95 في المائة من تقارير التقييم ضمن فئة "جيد فأعلى". وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 40 تقييماً مشتركاً، بما في ذلك 29 تقييماً مستقلاً على نطاق المنظومة، محققةً بذلك الأهداف المحددة لعام 2025.

105. أدى الانخفاض العام في الإيرادات غير الأساسية إلى تراجع التمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية في عام 2025، دون بلوغ الهدف المحدد. وتشمل الجهود الرامية إلى عكس هذا الاتجاه في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة الاستثمار في نشر النتائج وتعزيز الشفافية.

سادسا. الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029

106. أقرّ المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2025 الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029. وتؤكد الخطة من جديد على الدور العالمي الريادي للهيئة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن، مع اقتراب العالم من الموعد النهائي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد صُممت الخطة الجديدة بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بهدف تحقيق نتائج متسقة ومتناغمة، واستندت إلى تحليل دقيق للاتجاهات وأدلة مستمدة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، فضلاً عن التوصيات الصادرة عن التقييمات وعمليات مراجعة الحسابات والتقديرات المستقلة، والمشاورات الواسعة مع أصحاب المصلحة.

107. تعكس الخطة الدروس المستفادة الرئيسية بشأن تعظيم الأثر من خلال ترتيب الأولويات بشكل أكثر دقة بالاعتماد على المزايا النسبية. وتظل الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة – المتمثلة في الدعم المعياري، والتنسيق على نطاق الأمم المتحدة، والبرامج التشغيلية – أصلاً أساسياً من أصول تعددية الأطراف في تعزيز الترابط بين السياسات والممارسات. كما جرى تكثيف تركيز الخطة ضمن أربعة مجالات للأثر، جرى اختزالها بصورة إضافية في ثلاث نتائج نُظمية شاملة: المعايير والقواعد القائمة على الحقوق، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، وتمكين النساء وإتاحة حصولهن على الخدمات.

108. تعزز الخطة الاستراتيجية الجديدة الإدارة القائمة على النتائج، والشفافية، وإدارة الأداء والمخاطر، بما يدعم المساءلة في تحقيق النتائج مع جميع النساء والفتيات ولصالحهن. كما توسّع نطاق الشراكات وتعزز عمقها لتوسيع نطاق الأثر، مع ضمان بقاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤسسةً مرنةً وفعالةً في الاستجابة للتحديات العالمية المتغيرة وإصلاحات الأمم المتحدة.

سابعا. عناصر مشروع مُقرَّر

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

أ) الإحاطة علماً بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025.

ب) الإقرار بإحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.